

للبحوث الاقتصادية والإدارية
العدد الثاني- ديسمبر2017


المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في دعم الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي.

د.مسعودة نصبة جامعة بسكرة
د.فلة عاشور جامعة بسكرة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى انتشار المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي بهدف تحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في التعريف بهذه المؤسسات وتصنيفها ثم دراسة واقعها.

نتائج الدراسة: رغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها هذه المؤسسات للرقي بالصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي إلا أنها واجهت ولا زالت تواجه في مسيرتها العديد من التحديات والمعوقات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول، الأمر الذي يحتم عليها اتخاذ الإجراءات المناسبة للخروج إلى فضاء العالمية بقوة أكبر، تجعل منها محط أنظار باقي المؤسسات المالية العالمية التقليدية، حيث يعد تكامل هذه الهيئات والمؤسسات تطورا علميا يتناسب دورها والاحتياجات المستقبلية لبيئة العمل المصرفي الإسلامي وصناعة المال الإسلامية.

Abstract : This study aims at clarifying the extent of the spread of Islamic financial institutions globally until it has become a reality imposed itself in the arena of the global economy in order to improve the credibility of Islamic banking and finance industry.

Study Methodology: The analytical descriptive approach has been based on the definition of the institutions, their classification, and the study of their reality.

The results of the study: Despite the efforts of these institutions to promote the Islamic financial industry and the Islamic banking business, it has faced and still faces many challenges and obstacles in its path that prevented it from achieving its development goals as much as hoped, which necessitates taking the appropriate measures to exit to the international space strongly Akbar, which makes it the focus of the rest of the traditional international financial institutions, where the integration of these bodies and institutions scientific development commensurate with the role and future needs of the Islamic banking environment and the Islamic financial industry.

تمهيد:

تعتبر الصناعة المالية الإسلامية صناعة ناشئة، مقارنة بنظيرتها التقليدية التي بدأت أعمالها قبل قرنين من الزمان، و بالتالي فهي بحاجة ماسة إلى بناء نفسها حتى تقوى وتستطيع تحقيق الهدف المطلوب منها، وهذا في حد ذاته تحد كبير للغاية في ظل التنافس المتزايد لاعتبارات النشأة الحديثة أو لاعتبارات العولمة وتحرير تجارة الخدمات، والنظر إلى هذا التحدي يتطلب مواجهة مع الذات لكل مؤسسة مالية إسلامية ولكل بنك على حدي، إلا أن هذا الأمر أصبح حقيقة، وانتشرت هذه المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي بهدف تحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل.

إشكالية البحث: بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي: **إلى أي مدى تدعم المؤسسات المالية الإسلامية الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي؟**

فرضية البحث: كمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة تصاغ الفرضية التالية، والتي يسعى البحث إلى اختبار مدى صحتها:

لقد دعمت المؤسسات المالية الإسلامية الصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي ولا زالت، رغم ما تواجهه من تحديات ومعوقات.

خطة البحث: ارتباطاً بموضوع البحث ولتحقيق أهدافه، تم تقسيم البحث إلى أربع أقسام، تناول القسم الأول منها مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية، أما القسم الثاني فخصص لمؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، أما القسم الثالث فيتناول الجوانب المتعلقة بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، والقسم الرابع والأخير فقد خصص لدراسة واقع الصناعة المالية الإسلامية حسب البيانات الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

أولا: مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية[1]:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة، ومن أهمها في الوقت الحالي:

أ. **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** (Accounting And Auditing Organisation For Islamic Financial Institutions (AAOIFI)[2]: تم

تأسيسها في أول صفر 1410هـ الموافق لـ26 فيفري 1990م في الجزائر، وتم تسجيلها في دولة البحرين في 11 رمضان 1411هـ الموافق لـ 27 مارس 1991م، بصفتها هيئة مالية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى للربح، ومن أهدافها تطوير معايير الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، وكذا تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد البحوث والمعايير الشرعية لجهات الرقابة الإشرافية، ولها مجلس شرعي عدد أعضائه عشرون عضوا من أشهر علماء وفقهاء العالم الإسلامي، وتتجاوز عضوية الهيئة 155 مؤسسة مالية من أكثر من 40 دولة، وقد أصدرت الهيئة ثلاثين معيارا شرعيا لجميع المنتجات الإسلامية، بالإضافة إلى معايير محاسبية إسلامية.

2. مجلس الخدمات المالية الإسلامية Islamic Fnancial Services Board

IFSB هو هيئة دولية تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، سوق المال، والتكافل (التأمين [3] الإسلامي)، ويعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة، وقد صدر قانون عام 2002م في ماليزيا بإنشائه كمنظمة دولية ذات امتيازات خاصة، وافتتحت أعماله في نوفمبر 2002م[(4)]، ركّز هذا المجلس أيضاً على تنمية وتطوير أدوات وصكوك إدارة المخاطر الإسلامية من خلال التدريب على البحوث والمساعدة التقنية[(5)].

3.السوق المالي الإسلامي الدولي (International Islamic Financial Market) (IIFM)[(6)]:

هذا الجهاز إداري مهمته تطوير وتنمية وتوجيه السوق المالي الإسلامي الدولي واعتماد الأدوات المالية المتداولة والترويج للفكرة في المحافل الدولية والمصرفية، صدر مرسوم ملكي في مملكة البحرين برقم 23 لسنة 2002 بتأسيسه كشخصية اعتبارية في 02/06/ 1423 هـ الموافق 2002/08/11م.

4.المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (General Council For Islamic Banks And Financial Institutions) (CIBAFI)[(7)]: هذا الجهاز هو بمثابة اتحاد مهني للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يستهدف التعريف والتوثيق للعمل المصرفي الإسلامي وتمثيل مصالح مؤسساته عالميا، وقد انبثق كتطور طبيعي لاجتماعات البنك الإسلامي للتنمية مع البنوك الإسلامية

خلال (17 عاما)، وصدر المرسوم الملكي في مملكة البحرين برقم 23 لسنة 2001م الموافق 6 محرم 1422هـ بالموافقة على الاتفاق بشأن المقر بين حكومة دولة البحرين والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

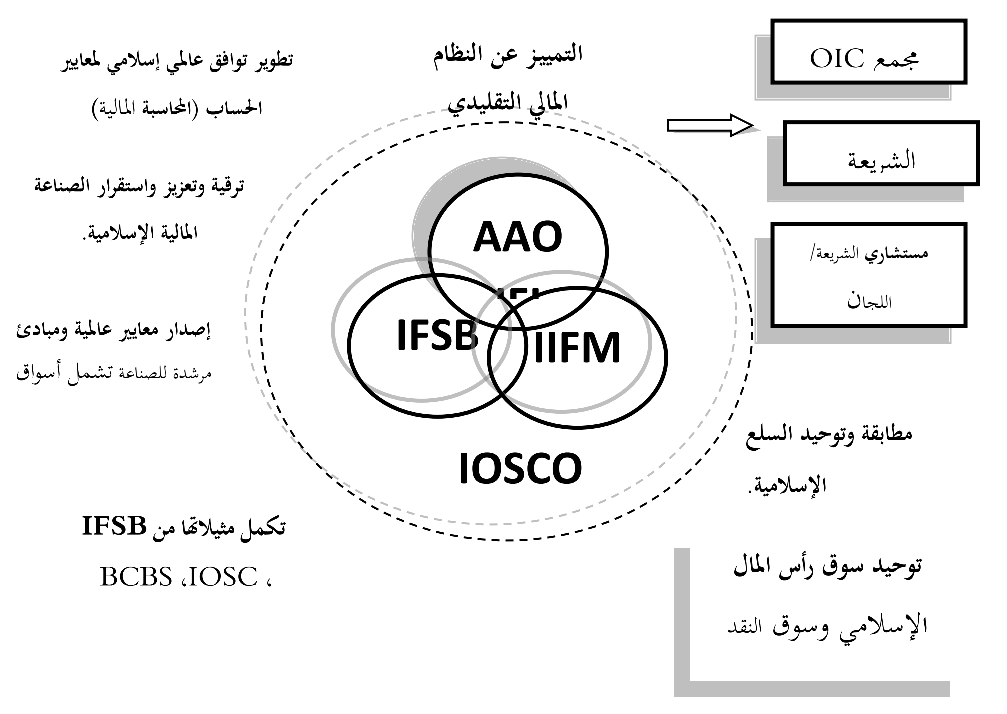
5. مركز إدارة السيولة المالية (Liquidity Management Center)[8]:

أنشأت كشركة مساهمة بحرينية رأس مالها المدفوع (20) عشرون مليون دولار أمريكي والمصرح به 200 مليون دولار أمريكي وسجلت في وزارة التجارة بمملكة البحرين في 1423/05/19 هـ الموافق 2002/07/29م، يعمل هذا المركز كذراع تشغيل للسوق المالية الإسلامية الدولية في سعيها لإيجاد سوق بينية تجعل باستطاعة المؤسسات المالية الإسلامية إدارة موجوداتها والتزاماتها بفعالية، ويوجد مركز إدارة السيولة المالية فرص استثمار قصيرة الأجل تتماشى مع الشريعة من خلال توفير أدوات تمويل تقوم على الموجودات وتتمتع بالسيولة والتداول والتي ستستخدم فيها المؤسسات المالية الإسلامية فوائض سيولتها، كما سيساعد في استقطاب وتصكيك الموجودات والمتاجرة في الصكوك من خلال عر أسعار البيع والشراء لهذه الصكوك.

6. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني:

اقتضت الطبيعة الخاصة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تتضافر جهودها لإنشاء هذه الوكالة للقيام بمهام التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات ولا يخفى أن التصنيف يعتبر مؤشرا ضروريا للحكم على أداء وكفاءة المؤسسات المالية، وقد وثق عقد تأسيس الوكالة كشركة مساهمة بحرينية لدى كاتب العدل في 1423/08/18هـ الموافق 2001/10/21م برأس مال مصرح به قدر بتسعة ملايين دولار أمريكي والمدفوع 945,000 دولار فقط.

شكل رقم 1: الإطار التنظيمي العالمي (الدولي) لسوق رأس المال الإسلامي[(9)]:



ثانيا: مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي[(10)]:

المركز الإسلامي الدولي للتحكيم التجاري*:

لاستكمال منظومة مؤسسات العمل التمويلي الإسلامي، قام البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنشاء المركز المشار إليه وقد تم ذلك في عام 2003م ومقره دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وكما يشير الاسم فإن الهدف الرئيس للمركز هو التوسط وحل المنازعات المالية والتجارية التي تطرأ بين مؤسسات التمويل الإسلامي، أو بينها وبين أطراف أخرى، والتي يجب أن تضبطها الأحكام الشرعية، وقد اتخذت الجمعية العمومية للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في اجتماعها السنوي في عاصمة كازاخستان في 1424/07/04هـ الموافق 2003/09/01م قرار بالموافقة على إنشائه.

– المركز الدولي للجودة والتطهير المالي.

– المركز الدولي للتدريب والبحوث والدراسات المالية الإسلامية.

– المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية.

ثالثا: الجوانب المتعلقة بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية والتحديات التي تواجهها

1.الجوانب المتعلقة بتصنيف المؤسسات المالية الإسلامية (شركات التأمين، وشركات الوساطة المالية الإسلامية، وصناديق الاستثمار).

إن عدد مؤسسات الأسهم المتخصصة، والمؤسسات التي تقوم بتقديم أسهم رأسمالية من خلال سوق رأس المال قليل جدا في الدول الإسلامية، وتوجه كثير من المؤسسات المالية في الدول الإسلامية جزءا كبيرا من مواردها إلى الأسواق المالية في البلدان الصناعية، ونظرا لأهمية رأس المال في المدى الطويل لتحقيق النمو الاقتصادي فإن إنشاء مؤسسات توفر أسهما – رأسمالية – يعتبر شرطا أساسيا لنجاح التمويل الإسلامي، إن على المؤسسات المالية الإسلامية أن تضع في اعتبارها التطورات التي حدثت في الأسواق المالية الدولية، ففي جميع أرجاء العالم يهجر آلاف المدخرين حسابات البنوك التقليدية والسندات الحكومية ذات العائد المنخفض ونتيجة لذلك تشهد أسواق الأسهم معدلات مرتفعة من النمو، لأن التحدي الذي تمثله هذه التطورات للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية يقتضي منها إعداد نفسها بسرعة للدخول في أسواق الأسهم التي يتزايد نشاطها وينمو بسرعة[11].

كما أن هناك بعض الجوانب التي يجب النظر إليها عند التحقق من الجودة الشرعية لهذه المؤسسات كشركات التأمين، وشركات الوساطة المالية الإسلامية وصناديق الاستثمار.

أ– ما يراعى بشأن الجوانب الشرعية لشركات التأمين الإسلامية[12]:

– وجود هيئة شرعية، عدد أعضائها، جهة تعيينها، دورية اجتماعاتها، الوقت المخصص لذلك ومحاضرها.

– علاقة الهيئة بإدارة المؤسسة، وجهة تلقى تقاريرها وعلاقتها بكل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

– عملية المراجعة الشرعية من حيث مواعيدها، والخطط والوسائل المصممة لاكتشاف المخالفات، وتصحيحها وطرح البدائل الشرعية.

– الرقابة الشرعية الداخلية: وجودها وعدد المراقبين، مؤهلاتهم، وتقاريرهم.

– التدريب وبرامجه ومستواه وكميته وجدواه.

- دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها.

-تجسيد الهوية الإسلامية للمؤسسة.

-إجراءات تطهير المكاسب مما يشوبها.

-كيفية استثمار أموال محفظة التأمين.

-طريقة معالجة الفائض التأميني.

-طريقة معالجة العجز في التعويضات.

ب- ما يراعى بشأن شركات الوساطة المالية[13]:

-وجود هيئة شرعية، عدد أعضائها، جهة تعيينها، دورية اجتماعاتها، الوقت المخصص لذلك ومحاضرها.

-علاقة هيئة بإدارة المؤسسة، وجهة تلقى تقاريرها وعلاقتها بكل مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

-عملية المراجعة الشرعية من حيث مواعيدها، الخطط والوسائل المصممة لاكتشاف المخالفات، تصحيحها وطرح البدائل الشرعية.

-معايير وضوابط تصنيف الشركات المساهمة المختلطة بالحرام والتي تتبعها الشركة إذا ما أرادت الاستثمار في شركات مختلطة.

-معايير وضوابط التخلص من الحرام.

-معايير وضوابط تداول أسهم الشركات ووحدات الصناديق والصكوك الاستثمارية.

-المعايير المستخدمة سواء في مجال المحاسبة أو الضبط الشرعي.

- التدريب وبرامجه ومستواه وكميته وجدواه.

- دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها.

ج- ما يراعى بشأن صناديق الاستثمار[14]:

وجود هيئة شرعية، وعدد أعضائها، وجهة تعيينها، ودورية اجتماعاتها، والوقت المخصص لذلك ومحاضرها، ومراعاة الضوابط الشرعية التي تضعها الهيئة لتداول أسهم الشركات ووحدات الصناديق الاستثمارية[15].

- الرقابة الشرعية الداخلية، وجودها وعدد المراقبين، مؤهلاتهم، تقاريرهم، والأدلة المعتمدة لإجراءات الرقابة، والمستوى النوعي لها.

– التحقق من الالتزام بتجنب النشاطات الممنوعة، بعد تكوين قائمة يعدها القائمون على الصندوق لاستثمارات ليس في نشاطها الأساسي ما هو محرم، وضآلة عنصر الحرام في الاقتراض والإيداع، والعبرة بما تقرر الهيئة الشرعية في تلك القائمة.

دور الهيئة في حساب الزكاة أو إخراجها، والنظر في وجوه الصرف أيضا.

المصلحة الاجتماعية مثل العناية بالمؤسسات الصغيرة و المستهلكين.

إجراءات تطهير المكاسب مما يشوبها.

قيام مدير الصندوق بإجراءات تطهير المكاسب.

إبراز الهوية الإسلامية في التسويق والتنويه بقرارات الهيئة.

مستوى نشرة الصندوق ووثائق الإصدار ووضوح شروط الإصدار للمكتتبين إضافة إلى الضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة.

وتتمثل النقاط السابقة في إجراءات عمل المصنف الشرعي، ويجب عدم إغفال أي منها لأهميتها في التأثير في درجة التصنيف الشرعي للمؤسسة أو الصندوق.

2. التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية وسوق رأس المال الإسلامي:

أ. **التحديات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:** انتشرت المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي، وقد واجهت هذه المؤسسات في مسيرتها تحديات ومعوقات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول[16]، ومن هذه التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام ما يلي[17]:

–باستثناء مجموعة من المؤسسات الإسلامية خاصة الحديثة، فإن معظمها يعاني من صغر ومحدودية حجم رأسمالها، ولما كان حجم رأس المال يمثل عنصرا أساسيا في القدرة على المنافسة مع مؤسسات التمويل الأخرى، فإنه يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية أن تسعى حثيثا إلى زيادة رأسمالها أو الدخول في عملية الاندماجات لتكون مؤسسات مالية قادرة على المنافسة والثبات عالميا، ويزداد الوضع إلحاحا في ظل الإقبال الكبير للبنوك التقليدية لفتح فروع إسلامية أو بنوك كاملة تابعة لها.

– للسبب أعلاه ولكون معظم موارد المؤسسات الإسلامية التجارية هي موارد قصيرة الأجل، فإنها تجنح إلى التمويل قصير الأجل في مجالات تمويل التجارة ونحوها، ويبقى الطلب على التمويل متوسطا وطويل الأجل لصالح المشروعات الإنتاجية والخدمية غير مغطى من قبل هذه المؤسسات، مما يضعف قدرته على التنافس في هذه السوق، فإن التحدي يكمل في قدرة هذه المؤسسات على

ابتكار أدوات مالية لسد هذه الفجوة، تستعمل لتعبئة موارد من السوق لهذا الغرض، ونجاحها في إيجاد وسائل كفؤة لإدارة السيولة.

– ضعف قدرة إدارات البحوث التابعة للمؤسسات الإسلامية على تطوير أدوات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تمثل أوعية لاستيعاب السيولة، وتستجيب للطلب المتزايد على التمويل الإسلامي، فالمنتجات المالية الإسلامية المتداولة حاليا للتمويل قصير الأجل المتمثلة في المرابحة ومشتقاتها، وتلك التي تعنى بالتمويل متوسط وطويل الأجل كالمشاركة والإجارة والبيع لأجل والاستصناع وبيع السلم ونحو ذلك، لا تفي بالحاجة المتزايدة لمثل هذا النوع من التمويل ولعجز مؤسسات التمويل الإسلامي عن القيام بهذا الدور، وقد اتجهت بعض البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ ومنتجات إسلامية تحتاج إلى كثير من المراجعة في الجوانب الشرعية.

– ضعف دور هيئات الرقابة الشرعية في مواكبة التطورات المتسارعة في الصناعة المالية الإسلامية وانتشار البنوك، والأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية بمعدل لم يسبق له مثيل في العالم.

–تعاني البنوك والأسواق والمؤسسات المالية الإسلامية من نقص في الكوادر المؤهلة والمدربة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي ومجهودات التدريب، التي تتم سواء على مستوى معاهدة التدريب وإدارات التدريب لتلك البنوك لا تفي إلا بالقليل، وعليه فإنه من المناسب أن تضع هذه المؤسسات برنامجا موحدا للتدريب، تشترك كلها في تمويله لتطوير الكوادر البشرية بطريقة علمية، وفي هذا الخصوص فإنه من الأهمية بمكان أن تتبادل هذه المؤسسات خبراتها، وتجاربها مع بعضها بعضا لاسيما الناشئة منها، عن طريق نظام انتداب الموظفين بما من شأنه نقل الخبرات وتبادلها بين تلك المؤسسات، إضافة إلى ضرورة توحيد الفتاوى والمعايير المحاسبية تلبية لمقتضيات التعامل في سوق رأس المال الإسلامي للخروج بتلك المؤسسات إلى فضاء العالمية[18].

ب.تحديات تواجه سوق رأس المال الإسلامي: يمكن إيجاز أهم التحديات التي تواجه نشاط سوق رأس المال الإسلامي فيما يلي[(19)]:

– ضعف الروابط القانونية والفنية والتكنولوجية بين أسوق رأس المال الإسلامية.

–محدودية المنتجات الإسلامية المبتكرة والمجازة شرعا، وعدم تغيير الأنظمة الضريبية وقوانين الاستثمار غير المناسبة لنشاطها، وبطء معالجة التفاوت في هذه الأنظمة والقوانين من بلد إلى آخر.

– فقدان الإطار الذي يتلاقى في عرض الأموال المتوافرة لدى العالم الإسلامي مع عنصر الطلب على تلك الأموال، ضمن نطاق الأرضية المشتركة للتلاقي المباشر بين المستثمرين وطالبي التمويل.

– غياب عملة موحدة للتعامل المباشر دون الحاجة إلى وسطاء الدفع والتغطية، والتحويل والتداول في معظم البلدان العربية والإسلامية.

–يكمن نجاح أي سوق من أسواق المال في قدرته على تخصيص الموارد المالية بكفاءة عالية، وتوجيهها لتمويل مشروعات القطاع العام طويلة الأمد ومشروعات القطاع الخاص في مجالي الإنتاج والخدمات، ولهذا السبب يمارس سوق رأس المال النشط دورا مهما في تقليل المخاطر وحفز النمو الاقتصادي، ولما كانت البنوك الإسلامية لا تستطيع ولوج سوق رأس المال التقليدي، وذلك لعدم انضباط ذلك السوق بالضوابط الشرعية، فإن وجود سوق رأس المال إسلامي في غاية الأهمية، والمحاولات القليلة نسبيا لإصدار صكوك إسلامية رغم نجاحها، فإنها واجهت معضلة غياب السوق الثانوية التي تسمح بتداول الأدوات المالية الإسلامية[20].

ويشهد القرن الحادي والعشرون دراسات وبحوثا لتوحيد نشاطات أسواق رأس المال الإسلامية من قبل بعض الدول العربية والإسلامية، لأن في توحيد الأسواق مصلحة عامة بحيث تسهل التقاء عرض الأموال مع الطلب عليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى زوال مديونية العالم العربي للعالم الغربي، حيث إن الموجودات الأجنبية للعالم العربي في الخارج تفوق ما على العالم العربي من ديون هائلة للعالم الغربي، فبوجود سوق مالية إسلامية نشطة موحدة الإجراءات والقوانين يسهل انتقال هذه الموجودات إلى العالم العربي على شكل استثمارات عن طريق الأدوات المالية الإسلامية، ومن أهم الأمور التي تساعد على التغلب على التحديات التي تواجه أسواق رأس المال الإسلامية ما يلي[21]:

– إيجاد عملة موحدة مثل الدينار الإسلامي، وهو وحدة حسابية تسهل تسويق الإصدارات من الأدوات المستحدثة، بحيث لا يتأثر الاستثمار في هذه الأوراق بالتقلبات الحادة في أسعار صرف العملات.

– إصدار تشريعات وقوانين من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع الأدوات المالية الإسلامية المستحدثة.

رابعا: واقع الصناعة المالية الإسلامية حسب البيانات الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

1. مؤشرات حول صناعة المال الإسلامي[22]:

إن حجم الموجودات للمؤسسات المالية الإسلامية وصل عام 2008 حسب البيانات الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى 74.5 بليون دولار أمريكي مقارنةب583.1 بليون دولار أمريكي عام 2007.

وتشير التقديرات الأولية لأسواق رأس المال الإسلامية أن هناك أكثر من 300 مؤسسة مالية إسلامية منتشرة في أكثر من 75 بلداً، وأن حجم هذه الموجودات (أصول المؤسسات المالية الإسلامية) بلغ حوالي 823 بليون دولار أمريكي في عام 2009، ليرتفع إلى 895 بليون دولار في عام 2010 بنسبة 8.85%، ويتضاعف هذا الحجم في عام 2015 ليصل إلى 1.5 ترليون دولار، أما معدلات النمو فقد حققت زيادة بمقدار 28.4 عام 2008، وقد كان متوسط معدل النمو خلال الفترة من 2002 إلى 2008 في حدود 32%، ومن المتوقع أن تستمر هذه الصناعة في النمو بمعدلات تتراوح بين 10-15% [23].

إن التحديات التي تواجهها صناعة المال الإسلامي تمثلت في عدم كفاية الكوادر المدربة، بالإضافة إلى نقص في أعداد أعضاء الهيئات الشرعية، وتضارب الفتاوى في بعض الأدوات المالية الإسلامية.

إن عدد المؤسسات المالية الإسلامية في العالم والذي فاق700 مؤسسة، وتشكل البنوك الإسلامية منها ما نسبته 41% وهي مقيدة بحكم الجهات الإشرافية والرقابية في غالب الدول بوجود هيئة شرعية تابعة لها، وذلك يشكل أهمية خاصة وعبء على هذه الهيئات الشرعية، ويلفت النظر لجدوى الاهتمام بتوفير معايير تحاكي أفضل ممارسات قواعد الحكومة والمؤسساتية.

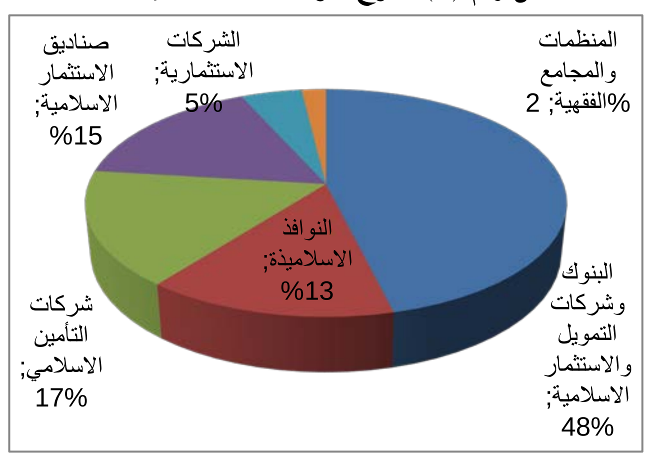
إن استشراف المستقبل بالاعتماد على معدلات النمو المرتفعة بالرغم من قلة حجم الموجودات التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية مقارنة مع حجم الموجودات للمؤسسات المالية التقليدية، وتنامي رؤوس الأموال المستثمرة في هذا الاتجاه مع وجود تركز لهذه الصناعة في الدول الناشئة خاصة ومع الأزمة المالية العالمية التي أعطت الضوء الأخضر لنداء البدائل يقودنا إلى استشراف المستقبل في صناعة المال الإسلامي مع الأخذ بعين الاعتبار حجم المسؤولية المترتبة على قيادة العمل المالي الإسلامي.

إن الاسترشاد بمقاصد التشريع وفقه المصالح والأولويات من شأنه أن يضعنا في دائرة المسؤولية لرسم معالم الطريق المستقبلي والتحفيز على البناء المتكامل للقواعد التي من شأنها أن توجه الصناعة بما يحفظ إنجازاتها ويؤهلها للمرحلة القادمة.

2. التحليل العام للهيئات الشرعية[24]:

يدرس الواقع الحالي للهيئات الشرعية،احصاء 621 عالماً موزعين في 40 دولة حول العالم، ويشغلون 1767 منصباً في الهيئات الشرعية التابعة لحوالي 478 من المؤسسات الإسلامية بمختلف أنواعها (مصارف إسلامية، شركات تمويل واستثمار إسلامية، نوافذ إسلامية، شركات تكافل، صناديق استثمارية، شركات استشارية شرعية، ومنظمات ومجامع فقهية ..)، وتشكل البنوك الإسلامية وشركات التمويل الإسلامية طبقا للشكل رقم الموالي نسبة 48% من إجمالي المؤسسات المالية الإسلامية، ويليها شركات التأمين الإسلامي بنسبة 17%، ثمّ صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 15% والنوافذ الإسلامية بنسبة 12%، أما الشركات الاستشارية وأيضاً المنظمات والمجامع الفقهية فهما يشكلان نسبة بسيطة هي 5% و 2% على التوالي.

شكل رقم (2): أنواع المؤسسات المالية الإسلامية



المصدر: الاستشارات المالية الإسلامية- BDO JORDAN المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تقرير حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع تحليل الواقع وآفاق المستقبل

وبناء على ذلك تمّ تقسيم البيانات المتاحة إلى أربع مجموعات كما يلي:

1- المجموعة الأولى: البنوك الإسلامية وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي والنوافذ الإسلامية.
2- المجموعة الثانية: شركات التأمين الإسلامي.
3- المجموعة الثالثة: صناديق الاستثمار.

4-المجموعة الرابعة: مؤسسات أخرى (الشركات الاستثمارية الشرعية والمنظمات والمجامع الفقهية.

ويظهر الجدول رقم (1) أن 59% من مناصب أعضاء الهيئات الشرعية تتركز في المجموعة الأولى المتعلقة بالبنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية، يليها 16% من المناصب تتركز في المجموعة الثانية المتعلقة بشركات التأمين الإسلامي (التكافل) أما مناصب أعضاء الهيئات الشرعية في مجموعة صناديق الاستثمار فهي بنسبة 12%.

جدول رقم (1): عدد العلماء والمناصب حسب المجموعات

المجموعة	عدد العلماء	عدد المناصب	النسبة	عدد الدول
البيانات الإجمالية	621	1767		40
المجموعة1: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية	434	1040	59%	38
المجموعة 2: شركات التأمين الإسلامي (التكافل)	184	276	16%	19
المجموعة 3: صناديق الاستثمار الإسلامية	57	213	12%	12
المجموعة 4: أخرى	144	238	13%	16

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

يلاحظ وجود تكرار العالم الواحد في أكثر من مجموعة، ويلاحظ تكرار المؤسسات المالية الإسلامية بحسب المجموعة في الدول.

لقد بينت النتائج أنَّ أعضاء الهيئات الشرعية العشرين الأوائل في الصناعة الإسلامية بمجموع مؤسساتها يشكلون 3% من المجموع الكلي البالغ عددهم 621 عضو، يشغلون 708 منصباً في الهيئات الشرعية من أصل 1767 منصباً أي ما نسبته 40%، وذلك من خلال تواجدهم في 26 دولة من أصل 40 دولة 487 مؤسسة أي ما نسبته 60%، ويشغل أعضاء الهيئات الشرعية العشر الأوائل في الصناعة 510 منصباً، أي ما نسبته 73% من مجموع العشرين الأوائل البالغ عددهم 708، كما يشغل أعضاء الهيئات الشرعية الخمس الأوائل 271 منصباً أي ما نسبته 52%.

وتتفق مجموعات البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية (المجموعة الأولى)، وكذلك مجموعة شركات التأمين الإسلامي (المجموعة الثانية)، في اتجاههما العام مع النسب المذكورة أعلاه في الصناعة المالية الإسلامية عموماً.

جدول رقم (2): توزيع الأوائل من العلماء ومناصبهم حسب المجموعات

	كامل الصناعة	المجموعة 1: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية	المجموعة 2: شركات التأمين الإسلامي	المجموعة 3: صناديق الاستثمار الإسلامية	المجموعة 4: أخرى
عدد العلماء الإجمالي	621	434	184	57	144
عدد المناصب الإجمالي	1767	1040	276	213	138
العشرون الأوائل: عدد مناصب العشرين الأوائل نسبة مناصب العشرين الأوائل	708 40%	430 41%	90 23%	165 77%	109 46%
العشرة الأوائل: عدد مناصب العشرة الأوائل نسبة المناصب من العشرة الأوائل نسبة المناصب من إجمالي المجموعة	510 76% 29%	318 74% 31%	60 67% 22%	125 76% 59%	81 74% 34%
الخمس الأوائل: عدد مناصب الخمسة الأوائل نسبة المناصب من الخمسة الأوائل نسبة المناصب من إجمالي المجموعة	371 52% 21%	229 53% 22%	40 44% 14%	80 48% 38%	54 50% 23%

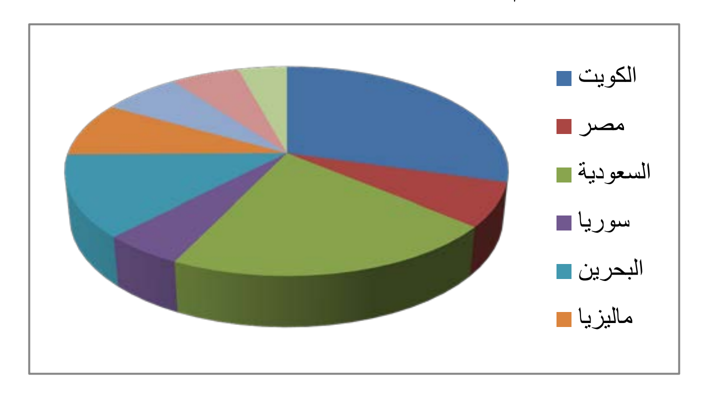
المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

وقد تم التركيز على العينة المكونة من عشرين عالماً هم الأكثر تبوءًا للمناصب في الهيئات الشرعية، كما تمَّ استعراض المناصب التي يشغلها هؤلاء العلماء في هذه المؤسسات باختلاف أنواعها.

ويظهر الجدول رقم (2) توزيع أعضاء الهيئات الشرعية العشرين الأوائل في المجموعات الثلاثة المكونة من البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية وشركات التأمين وشركات الاستشارات الشرعية والمجامع الفقهية، أي باستثناء صناديق الاستثمار الإسلامية نظراً لأن العضوية في هذه الصناديق قد تكون أحياناً عضوية مباشرة مستقلة، كما قد تكون أحياناً أخرى عضوية غير مباشرة تابعة لعضوية المؤسسة المالية المنشئة للصناديق، كما يبين الجدول السابق أيضا نسبة مشاركات العشرين الأوائل في مختلف هذه المجموعات.

ومن حيث جنسية العلماء العشرين الأوائل في الهيئات الشرعية يتضح من الشكل رقم (3) أنَّ علماء الشريعة من الكويت يتصدرون قائمة العشرين الأوائل بواقع سبعة علماء نظراً لتوسع قاعدة المؤسسات العامة في الكويت، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية، حيث تضم أربعة أعضاء من العشرين الأوائل، وتساهم البحرين وباكستان بعالمين اثنين في كل منها ضمن قائمة العشرين الأوائل، في حين تضم القائمة عالم واحد من كل الدول الخمس التالية: الإمارات، سوريا، مصر، العراق وماليزيا.

شكل رقم (3): جنسيات العشرين الأوائل.



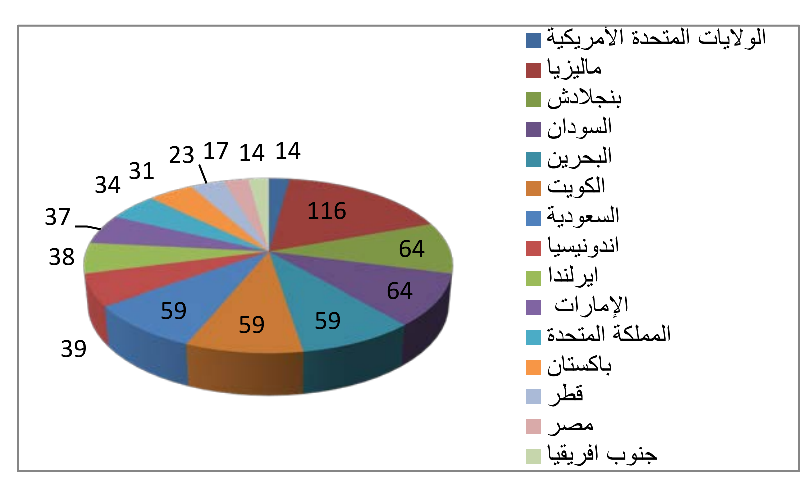
المصدر: الاستشارات المالية الإسلامية BDO JORDAN المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تقرير حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع تحليل الواقع وآفاق المستقبل

وبناء على ما سبق يسجل النقص الكبير في عدد العلماء المفروض تواجدهم على رأس المؤسسات الإسلامية القائمة، حيث أن عددهم الحالي ينحصر في 621 عالماً يشغلون منصباً شرعياً في 478 مؤسسة مالية، بينما الاحتياجات الفعلية للصناعة في الوقت الراهن يرتفع إلى 2290 عضوا شرعياً بافتراض توافر خمسة أعضاء في كل هيئة شرعية. وكذلك افتراض عدم تكرار العضوية في أكثر من مؤسسة، أماَّ بافتراض الحد الأدنى ثلاثة أعضاء فقط لكل مؤسسة فإن احتياجات الصناعة من العلماء تصل إلى 1434 عضو. وبهذا يتضح أن هناك نقص في عدد أعضاء الهيئات الشرعية يتراوح بين 812 و1729 عضو، أي أن عدد أعضاء الهيئات يجب أن يتضاعف مرة واحدة في حده الأدنى ومرتين في الحد الأعلى لتلبية الاحتياجات الحالية من العلماء في الصناعة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الإضافية المتوقعة نتيجة النمو الطبيعي لعدد المؤسسات المالية الإسلامية.

3. التحليل الجغرافي[25]:

يقدم العلماء أعضاء الهيئات الشرعية خدماتهم في العديد من الدول وتستقطب دولة ماليزيا بمختلف مؤسساتها حوالي 116 عالما، وتليها بنغلادش والسودان بواقع 64 عالم، ثم كل من السعودية والكويت والبحرين بواقع 59 عالم، ويبين الرسم رقم (4) أدناه العلماء الذين يقدمون خدماتهم في الدول الخمس عشر الأولى من حيث استقطاب العلماء.


شكل رقم (4): عدد العلماء الذين يقدمون خدماتهم حسب الدول



المصدر: الاستشارات المالية الإسلامية– المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تقرير BDO JORDAN حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع تحليل الواقع وآفاق المستقبل

ومن حيث المناصب التي يشغلها العلماء أعضاء الهيئات الشرعية يظهر الجدول رقم (4) تحليلاً مفصلاً لعدد هذه المناصب موزعة حسب الدول، ففي المجموعة الأولى الخاصة بالبنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية تتصدر الكويت القائمة بإجمالي عدد 174 منصب ويليها ثلاثة دول خليجية هي السعودية(112منصب)، البحرين (107 منصب)، والإمارات (84 منصب)، ثم تليها ماليزيا (84 منصب)، والسودان (70 منصب)، ويختلف ترتيب المناصب في المجموعة الثانية الخاصة بشركات التأمين والمجموعة الثالثة الخاصة بالصناديق، حيث تتصدر دولة ماليزيا القائمة بإجمالي عدد 44 منصب في شركات التامين و17 منصب في صناديق الاستثمار، بينما تأتي دول الخليج في مراتب تالية.

جدول رقم (3): عدد مناصب العلماء حسب الدول (المجموعة 1).

المجموعة الأولى:البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي والنوافذ الإسلامية.

الدولة	عدد المناصب الإجمالي الإجماللي	عدد العلماء	عدد مناصب العلماء الثلاثة الأوائل الثلاثة	نسبة المناصب للعلماء الثلاثة
الكويت	174	53	44	25%
السعودية	113	43	49	43%
البحرين	107	32	39	43
الإمارات	84	26	29	35%
ماليزيا	84	78	11	13%
السودان	70	47	18	26%
بنغلادش	56	21	28	59%
المملكة	52	21	28	59%
قطر	49	22	15	31%
اندونيسيا	32	28	8	25%

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

جدول رقم (4): عدد مناصب العلماء حسب الدول (المجموعة 2).

المجموعة الثانية: شركات التأمين الإسلامي

الدولة	عدد المناصب الإجمالي	عدد العلماء	عدد مناصب العلماء الثلاثة	نسبة المناصب للعلماء الثلاثة الأوائل
ماليزيا	44	40	8	%18
الإمارات	23	18	15	45%
السعودية	29	15	15	56%
بنغلادش	27	24	6	%22
اندونيسيا	27	17	16	44%
السودان	26	21	9	35%
الكويت	23	16	10	43%
البحرين	17	9	10	59
بروناي	15	10	9	60%
باكستان	11	7	7	64%

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

وفيما يلي تفصيلاً لما ورد سابقاً، وبالتركيز على دول الخليج العربي:

ب.الكويت: تعد الكويت الدولة الأولى من حيث إجمالي عدد المناصب في الهيئات الشرعية لمجموعة البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية وذلك بواقع 174 منصب، ي بنسبة 77%، ويبلغ عدد العلماء الأعضاء في الهيئات الشرعية 52 عالم.

ت. المملكة العربية السعودية: تسجل السعودية على مستوى الخليج أعلى نسبة للكثافة على مستوى المجموعة الأولى (البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية)، حيث أنَّ العلماء الثلاثة الأوائل يشغلون 49 منصب من إجمالي 112 منصب بنسبة 43%.

ث.البحرين: تحتل البحرين المرتبة الثالثة من حيث إجمالي عدد المناصب في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار بواقع 107 منصب، كما تحقق المرتبة الثالثة من حيث معدل الكثافة، إذ يشغل العلماء الثلاثة الأوائل 39 منصب بنسبة 36%.

ج. الإمارات: تتميز الإمارات بأنها تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد ماليزيا المرتبة الأولى خليجياً على مستوى إجمالي عدد المناصب في شركات التأمين الإسلامية بواقع 22منصب، ويشغل العلماء الثلاث الأوائل 15 منصب من إجمالي 22 منصب أي بنسبة 45%.

ح. ماليزيا: بالرغم من حصول ماليزيا على المرتبة الخامسة عالمياً على مستوى عدد المناصب الإجمالي في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي، وذلك بعدد 74 منصب إلا أنها تتميز بانخفاض معدل الكثافة، حيث يحتل ثلاثة من علماء ماليزيا المرتبة الثانية بواقع منصبين لكل منهم، ويحافظ باقي العلماء على منصب واحد لا غير، ونجد هذا الاتجاه المنخفض في الكثافة قائماً كذلك في كل من اندونيسيا وبنغلادش والدول الأسيوية، ومن ناحية ثانية تتصدر ماليزيا قائمة الدول من حيث إجمالي عدد المناصب على مستوى شركات التأمين بواقع 44 منصب، ويحتل 4 علماء ماليزيين الصدارة بواقع منصبين لكل منهم، في حين يشغل باقي العلماء منصباً واحداً فقط.

خ. السودان: يرتفع عدد العلماء الأعضاء في الهيئات الشرعية في مجموعة البنوك وشركات التمويل والاستثمار الإسلامي في دولة السودان إلى 57 عالم منهم 36 عالم يشغل منصب واحد فقط.

د. قطر: تأتي دولة قطر في المرتبة التاسعة من حيث العدد الإجمالي للمناصب في عضوية البنوك وشركات التمويل الإسلامية بواقع 49 منصب وعدد العلماء الإجمالي يبلغ 22 عالماً، هذا ولا تتدرج دولة قطر ضمن الدول العشر الأوائل في مجموعة شركات التأمين حيث أنها تحتل المرتبة الخامسة عشر حسب الهيئات المتوفرة في قاعدة البيانات.

4. التحليل القطاعي[26]:

يعرض الجدول رقم (5) تحليلاً تفصيلياً لعدد المناصب والهيئات الشرعية موزعة بين مختلف القطاعات والدول، وتتصدر دولة ماليزيا القائمة بواقع **236** منصب لكل منهما من إجمالي **1767** منصب، ويليهما السعودية (205 منصب)، البحرين (175 منصب) ثم الإمارات (**140** منصب).

جدول رقم (5): توزيع المناصب حسب القطاعات والدول

كل الصناعة		المجموعة 1: البنوك والنوافذ وشركات التمويل والاستثمار الإسلامية		المجموعة 2: شركات التأمين الإسلامي		المجموعة 3: صناديق الاستثمار الإسلامية		المجموعة 4: أخرى	
ماليزيا	236	الكويت	174	ماليزيا	44	ماليزيا	77	البحرين	57
الكويت	236	السعودية	113	الإمارات	33	السعودية	54	ايرلندا	28
السعودية	205	البحرين	107	السعودية	29	الكويت	64	ماليزيا	21
البحرين	185	الإمارات	84	بنغلادش	67	باكستان	21	المملكة المتحدة	25
الإمارات	140	ماليزيا	84	اندونيسيا	67	جنوب إفريقيا	6	الولايات الأمريكية	20
السودان	98	السودان	70	السودان	62	الإمارات	6	الإمارات	17
بنغلادش	96	بنغلادش	65	الكويت	63	فرنسا	6	الكويت	15
المملكة المتحدة	85	المملكة م	56	البحرين	17	البحرين	4	السعودية	9
باكستان	66	قطر	49	بروناي	14	سويسرا	4	باكستان	5
اندونيسيا	59	اندونيسيا	32	باكستان	11	المملكة المتحدة	4	الأردن	5
بقية الدول	325	بقية الدول	206	بقية الدول	24	بقية الدول	7	بقية الدول	16
المجموع	1767		1040		176		112		138

المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن غالبية المناصب في الهيئات الشرعية للعلماء العشر الأوائل تتركز في قلة البنوك والمؤسسات المالية الاستثمارية بنسبة 45%، يليها في المرتبة الثانية فئة النوافذ البنكية بنسبة 16%، ثمَّ فئة الصناديق الاستثمارية بنسبة 15%، أما المرتبة الرابعة فتمثلها فئة المنظمات بنسبة 7%، يليها فئة المؤسسات الاستشارية بنسبة 6%، ثمَّ فئات أخرى بنسبة 2%، وأخيرا فئة النوافذ التكافلية بنسبة 1%.

خاتمة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة التي تعكس عالمية هذه الصناعة، ومن أهمها في الوقت الحالي: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، السوق المالي الإسلامي الدولي (IIFM)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، مركز إدارة السيولة المالية، الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الائتماني (IIRA)، تنشط هذه المؤسسات ضمن إطار تنظيمي عالمي متميز، إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤسسات هي مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي المتمثلة في: المركز الإسلامي الدولي للتحكيم التجاري، المركز الدولي للجودة والتطهير المالي، المركز الدولي للتدريب والبحوث والدراسات المالية الإسلامية، المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية.

لقد انتشرت هذه المؤسسات المالية الإسلامية عالميا حتى صارت واقعا فرض نفسه في ساحة الاقتصاد العالمي بهدف تحسين مصداقية الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل، إلا أنه ورغم الجهود الحثيثة التي تقوم بها هاته المؤسسات للرقي بالصناعة المالية الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي إلا أنها واجهت ولا زالت تواجه في مسيرتها العديد من التحديات والمعوقات حالت دون تحقيقها لأهدافها التنموية بالقدر المأمول، الأمر الذي يحتم على هذه المؤسسات اتخاذ الإجراءات المناسبة للخروج بتلك المؤسسات إلى فضاء العالمية بقوة أكبر تجعل منها محط أنظار باقي المؤسسات المالية العالمية التقليدية، كما يعد تكامل هذه الهيئات والمؤسسات المالية الإسلامية تطورا علميا يتناسب دورها والاحتياجات المستقبلية لبيئة العمل المصرفي الإسلامي وصناعة المال الإسلامية.

الهوامش:

[1] عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق**، ص146

[2]**http://www.aaoifi.com** موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تاريخ الإطلاع: 17/07/ 2010

3- موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، تاريخ الإطلاع: 2010/07/17

-[4]**http://www.ifsb.org**4

([5])- zeti akhtar aziz, **islamic banking and finance progress and prospects**, collected speeches : 2000-2005, (kuala lampur : Bank Negara Malaysia), 2005, p 61-63

(6)- موقع السوق المالي الإسلامي الدولي- **http://www.iifm.net** تاريخ الإطلاع: 2010/07/17

(7)- موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية / **http://www.cibafi.org** تاريخ الإطلاع: 2010/07/17

(8)-محمد عمر شابرا وحبيب أحمد، **الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب-عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية-، ورقة مناسبات(6)، الطبعة الأولى،2006م، ص93.

([9])- Wan rizaidy wan M saufi. **Regulating the Islamic capital market**. Bursa Malaysia. 2010, p08

(10)- بشير عمر محمد فضل الله، **مرجع سابق**، ص21.

* طرح البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المجلس العام للمؤسسات المالية الإسلامية فكرة إنشاء المركز الدولي الإسلامي للمصالحة والتحكيم التجاري على الاجتماع الذي عقد في الجزائر عام 2002م

(11) -منور إقبال وأوصاف أحمد وطارق الله خان، **التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، الطبعة الثانية، 2001م، ص ص 44،45.

(12)-منصور علي القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تطوير أدائها**. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2009م، ص 75.

(13) - المرجع السابق، ص76.

(14) - منصور علي القضاة، **مرجع سابق**، ص77.

(15) - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **الضوابط الشرعية لتداول أسهم الشركات ووحدات الصناديق المشتملة على ديون ونقود**، الملتقى الفقهي الأول لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، الأردن، 27 جوان 2002م، ص33.

(16)- أشرف محمد دوابة، **نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق**، ص03.

(17) – بشير عمر محمد فضل الله، **مرجع سابق**، ص21.

[18] نصبه مسعودة، **نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال، تجربة ماليزيا أنموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2012 ، ص 42.

(19) – أحمد أسعد أحمد المسعودي، **مرجع سابق**، ص85.

(20) – بشير عمر محمد فضل الله، **مرجع سابق**، ص21.

21- أحمد أسعد أحمد المسعودي، **مرجع سابق**، ص86.

(22)- تقرير أصول المؤسسات المالية لإسلامية :
2010/07/30
http://www.islamfeqh.com/News/NewsItem.aspx?NewsItemID=3834

(23)-عبد الرزاق الخريجي، **حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية** عام 2010 –
http://www.aleqt.com/2011/05/08/article_535749.html ، تاريخ الإطلاع:
2010/07/30

(24)-الاستشارات المالية الإسلامية- BDO JORDAN تقرير حول الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تحليل الواقع وآفاق المستقبل، 2010.

(25)- المرجع السابق.

(26)- المرجع السابق.